الفهرس

الملحق الاستراتيجي الأول العدالة الانتقالية – المحاسبة، المصالحة، وإنهاء الإفلات من العقاب 2

البنية التفصيلية لمحاور الملحق الاستراتيجي الأول 2

المحور الأول تأصيل المفهوم – العدالة الانتقالية كأداة سيادية لا كآلية دولية مفروضة 5

المحور الثاني مكونات العدالة الانتقالية السورية – الأعمدة الأربعة 7

المحور الثالث تصنيف الجرائم والانتهاكات 9

المحور الرابع الهيئات السيادية للعدالة الانتقالية 12

المحور الخامس إدارة العدالة ضمن المرحلة الانتقالية 16

المحور السادس المحاسبة الشاملة – لا حصانة ولا استثناء 19

المحور السابع المصالحة الوطنية – من تجاوز الألم إلى صناعة المعنى 22

المحور الثامن التحديات الكبرى – سياسية، اجتماعية، أمنية، دولية 25

المحور التاسع المسار التنفيذي – من الوثيقة إلى التطبيق 28

المحور العاشر العدالة والذاكرة – من أرشيف الألم إلى رصيد السيادة 31

الخاتمة التنفيذية للملحق الاستراتيجي الأول 34

الملحق الاستراتيجي الأول العدالة الانتقالية – المحاسبة، المصالحة، وإنهاء الإفلات من العقاب

الوظيفة :تثبيت أسس العدالة ما بعد الصراع، وإنهاء حالات الإفلات من العقاب، وبناء المصالحة الوطنية على قاعدة الإنصاف والسيادة

البنية التفصيلية لمحاور الملحق الاستراتيجي الأول

المحور الأول: تأصيل المفهوم – العدالة الانتقالية كأداة سيادية لا كآلية دولية مفروضة

- تعريف مركّب للعدالة الانتقالية في السياق السوري
- الفرق بين العدالة الانتقالية والانتقام السياسي أو التسويات القسرية
- التجارب الدولية: ما يصلح وما لا يصلح للسياق السوري
- العدالة كمسار تأسيسي للدولة لا كجزء من التسوية السياسية

المحور الثاني: مكونات العدالة الانتقالية السورية – الأعمدة الأربعة

- كشف الحقيقة: آليات الحقيقة الرسمية والمجتمعية
- المحاسبة القضائية: تحديد نطاق الجرائم، الجناة، الاختصاص، والمراحل
- تعويض الضحايا: المعنوي والمادي والرمزي
- المصالحة المجتمعية: الشروط، الخطوط الحمراء، والمقاربات التوافقية

المحور الثالث: تصنيف الجرائم والانتهاكات – بين جرائم الدولة وجرائم الجماعات

- الجرائم المرتكبة من النظام السوري (الأسد): مسؤولية الدولة القديمة
- الجرائم المرتكبة من قبل الفصائل المسلحة بما فيها "تحرير الشام"
- دور التدخلات الخارجية في ارتكاب أو تسهيل الجرائم (روسيا، إيران، إلخ)
- جرائم "التواطؤ الصامت": من موّل وسهّل وسكت

المحور الرابع: الهيئات السيادية للعدالة الانتقالية – التأسيس، الاختصاص، الضمانات

- هيئة الحقيقة والعدالة: صلاحيات، مدة زمنية، آليات عمل، حماية الشهود
- النيابة الخاصة للجرائم الجسيمة
- المحاكم الانتقالية الوطنية
- لجنة التعويض واستعادة الحقوق
- مجلس المصالحة المجتمعية

المحور الخامس: إدارة العدالة ضمن المرحلة الانتقالية – الجدولة والإيقاع السياسي

- عدم ربط العدالة بميزان القوى أو التحالفات المؤقتة
- التدرج في المحاسبة دون تجزئة العدالة

- فصل المسار السياسي عن المسار القضائي
- ضمانات التنفيذ والالتزام الوطني

المحور السادس: المحاسبة الشاملة – لا حصانة ولا استثناء

- عدم استثناء "رموز السلطة الجديدة" بمن فيهم أحمد الشرع إن وُجدت مسؤوليات
- مساءلة "القادة الميدانيين" والفصائل ذات السلطة الأمر الواقع
- عدم التساهل مع خطاب: "هذا القاتل حرّرنا"
- المسؤولية القانونية والإعلامية والمجتمعية

المحور السابع: المصالحة الوطنية – من تجاوز الألم إلى صناعة المعنى

- متى تكون المصالحة خيانة للعدالة؟ ومتى تكون إعادة تأسيس للمجتمع؟
- المصالحة بوصفها تعاقدًا وطنيًا، لا صفحًا قبليًا أو مصلحيًا
- ضمانات عدم تكرار الانتهاكات
- دور المجالس المحلية والفعاليات الأهلية في ترميم العلاقات

المحور الثامن: التحديات الكبرى – سياسية، اجتماعية، أمنية، دولية

- معارضة قوى الأمر الواقع للعدالة الشاملة
- توظيف الطائفية والعشائرية لتعطيل المحاسبة
- تسييس ملفات الضحايا وتوزيعهم على أساس مناطقي أو أيديولوجي
- الضغوط الدولية: مَن يريد عدالة حقيقية ومَن يسعى إلى تسويات شكلية

المحور التاسع: المسار التنفيذي – من الوثيقة إلى التطبيق

- خارطة طريق تفصيلية لتأسيس الهيئات وإطلاق المسارات
- آليات إشراك المجتمع المدني والضحايا والشتات السوري
- دور الإعلام الوطني والمراكز البحثية في مرافقة العدالة الانتقالية
- إعداد بنية قانونية–دستورية تضمن استقلال القضاء الانتقالي
- آليات المتابعة والمساءلة الدورية

المحور العاشر: العدالة والذاكرة – من أرشيف الألم إلى رصيد السيادة

- حفظ الذاكرة الجماعية عبر مؤسسات الدولة
- متحف الضحايا ومركز توثيق الجرائم الكبرى
- المناهج التعليمية: كيف نُعلّم أطفالنا تاريخ الألم دون أن نورّثهم الحقد؟
- السيادة تبدأ من امتلاك الحقيقة، وليس طمسها

أولًا: مقدمة تمهيدية موسعة

ليست العدالة الانتقالية خيارًا سياسيًا، بل ضرورة وجودية لأي أمة خرجت من حقبة الاستبداد أو الحرب. وفي الحالة السورية، لا يتعلق الأمر فقط بمعالجة ما جرى منذ عام 2011، بل بتفكيك بنية الإفلات من العقاب التي كانت جزءًا أساسيًا من بنية النظام، والتي كرّست الجريمة كأداة حكم، والقمع كوسيلة لإخضاع الدولة والمجتمع معًا.

لقد ورثت سوريا، مع سقوط النظام، واحدة من أثقل الملفات وأكثرها تعقيدًا في التاريخ المعاصر:

عشرات الآلاف من الضحايا، مئات آلاف المعتقلين والمفقودين، مجازر موثقة، اغتصاب ممنهج، تعذيب حتى الموت، قتل جماعي بالطيران والبراميل، تهجير قسري، قصف للمدنيين، تجويع بالحصار، وانتهاكات قامت بها أطراف متعددة، وليس النظام وحده.

وأمام هذا المشهد، لا يمكن القفز إلى المستقبل دون فتح هذا الملف بحزم، وعدالة، وشفافية.
ليس فقط من أجل الضحايا، بل من أجل الوطن نفسه.
فالوطن الذي يُبنى على النسيان هو وطن هش،
والوطن الذي يُبنى على الإنكار هو وطن مؤجّل الانفجار.

ومن هنا، تأتي العدالة الانتقالية في المشروع النهضوي السوري كمسار سيادي، لا يخضع للمساومات، ولا يُختزل في لجان رمزية، بل يُبنى على:

- إقرار الحقيقة كاملة دون تزييف أو تلاعب.
- محاسبة كل من شارك في الجرائم، بغض النظر عن صفته أو موقعه.
- إنصاف الضحايا والمجتمع عبر التعويضات والاعتراف.
- تأسيس ثقافة قانونية–أخلاقية تمنع تكرار المأساة.
- إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وبين المكونات فيما بينها.

لكن العدالة الانتقالية في سوريا لا يمكن أن تكون نسخة جاهزة من تجارب الآخرين، بل يجب أن تُصاغ وفقًا لخصوصية الواقع السوري، في بُناه السياسية والطائفية والمجتمعية، وفي ضوء تداخل الفاعلين الداخليين والخارجيين، وتعدد الجبهات، وتعقيد الاصطفافات.

لذا لا بد من أن تكون هذه العدالة مركّبة: قانونية، مجتمعية، سيادية، ومؤسسية، تُبنى على دراسة عميقة للوقائع، لا على الرغبات أو الضغوط.

ومن هنا، يأتي هذا الملحق كوثيقة استراتيجية تفصيلية تُعالج هذا الملف المحوري، وتُقدّم مسارات عملية قابلة للتطبيق، بدءًا من الحقيقة، مرورًا بالمحاسبة، وانتهاءً بالمصالحة السيادية الشاملة.

المحور الأول تأصيل المفهوم – العدالة الانتقالية كأداة سيادية لا كآلية دولية مفروضة

أولًا :تعريف مركّب للعدالة الانتقالية في السياق السوري

العدالة الانتقالية ليست مجموعة من "الإجراءات القانونية" تُطبق بعد الصراعات، بل هي فلسفة سيادية لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع بعد انهيار شرعية الحكم.

وفي سوريا، حيث لم تكن العدالة موجودة أصلًا قبل الحرب، تصبح العدالة الانتقالية **عملية تأسيسية**، لا مجرد ترميم.

فهي:

- ليست طريقًا لإنهاء الخصومات فقط، بل **آلية لبناء الشرعية الجديدة**.
- ليست آلية للثأر، بل **إعادة تعريف العدالة كحق سيادي لكل فرد**.
- ليست وسيلة لتلميع صورة النظام الجديد، بل **اختبار جوهري لصدقيته الأخلاقية والسياسية**.

لذا، في الحالة السورية، العدالة الانتقالية لا تُستورد، ولا تُفرض بقرارات أممية، بل تُنتج من الداخل بوصفها تعاقدًا سياديًا بين الضحية والدولة، بين المجتمع والدستور الجديد.

ثانيًا :الفرق بين العدالة الانتقالية والانتقام السياسي أو التسويات القسرية

في تجارب الدول المنهارة، كثيرًا ما أُفرغت العدالة الانتقالية من معناها الحقيقي، وتحولت إلى إحدى الصيغ الثلاث التالية:

1. **انتقام مقنّع**:
   - ❖ يُمارَس تحت غطاء "محاكم خاصة"، لكن بهدف إقصاء خصوم سياسيين.
   - ❖ يُنتج جروحًا جديدة ويُفشل المصالحة.
2. **عدالة انتقائية**:
   - ❖ تُحاسب طرفًا وتُحصّن آخر، وتُفكك المجتمع باسم "الاستقرار."
   - ❖ تكرّس منطق "المنتصر يكتب القانون."
3. **تسوية على حساب الحقيقة**:
   - ❖ يُمنح القتَلة حصانة مقابل الهدوء، وتُدفن الجرائم تحت طاولة المصالح الدولية.

في سوريا، أي من هذه النماذج سيكون كارثة.
فالعدالة الانتقالية ليست صفقة، بل شرط وجودي لأي دولة جديدة تستحق اسم "الجمهورية."

ثالثًا :الدروس من التجارب الدولية – ما يصلح وما لا يصلح

يمكن لسوريا أن تتعلم من تجارب متعددة، دون استنساخها:

- **جنوب أفريقيا** :نجحت في المصالحة الرمزية لكنها أهملت المحاسبة الفعلية.
- **رواندا** :اعتمدت على عدالة شعبية (محاكم غاتشاكا)، مما ساعد في الترميم المجتمعي لكنها بقيت مرهونة بالسلطة المركزية.
- **البوسنة** :خضعت العدالة لمحكمة دولية (لاهاي) ولكن دون تأثير على واقع المصالحة الداخلية.

- **تشيلي والأرجنتين** :أظهرتا أن العدالة تحتاج وقتًا لكن لا تسقط بالتقادم.

الدرس السوري الأساسي:

يجب أن تُبنى العدالة الانتقالية في سوريا **داخل مؤسسات سيادية**، وليس في أروقة المانحين أو غرف السياسة الدولية.
ويجب أن تكون **وطنية النشأة، سيادية المضمون، أخلاقية التوجه، وقانونية التنفيذ.**

رابعًا :العدالة كمسار تأسيسي للدولة لا كجزء من التسوية السياسية

الخطأ القاتل في معظم مسارات "الانتقال" هو **إدراج العدالة في ملحق جانبي ضمن التسويات السياسية**، وكأنها ترف يمكن تأجيله أو مساومته.

أما في سوريا، فالعدالة الانتقالية:

- هي **الأساس الأخلاقي الذي سيُبنى عليه الدستور الجديد.**
- وهي **الاختبار الأول لصدقية النظام الوطني القادم.**
- وهي **الرسالة الأولى التي ستخاطب بها الدولة الجديدة أبناءها والشتات والعالم.**

وبالتالي، لا يُمكن أن تُدار العدالة كملف تفاوضي، ولا أن تُستبدل بـ"تعهدات" رمزية.
بل يجب تثبيتها في **صلب العقد السيادي الجديد**، وتُدار بمنطق الدولة لا بمنطق المرحلة.

خلاصة المحور الأول – نقاط تطبيقية واستراتيجية

1. **اعتماد مفهوم وطني مستقل للعدالة الانتقالية في سوريا، لا يخضع للتوصيفات الأممية أو المانحين.**
2. **صياغة "وثيقة سيادية" تتضمن هذا المفهوم وتُعدّ مرجعًا لكل الهيئات والمؤسسات القضائية والإعلامية لاحقًا.**
3. **رفض نموذج المحاكمات الدولية المنزوعة السيادة، إلا كشريك لا كبديل.**
4. **العدالة الانتقالية يجب أن تُدمَج في الإطار الدستوري التأسيسي، وليس كمرفق لاحق.**
5. **إشراك المجالس المحلية والضحايا والشتات السوري في تحديد مفاهيم الإنصاف والمحاسبة.**

المحور الثاني مكونات العدالة الانتقالية السورية – الأعمدة الأربعة

العدالة الانتقالية ليست مسارًا موحدًا أو أداة واحدة، بل هي **بنية متكاملة متعددة الأركان**، يُفترض أن تعمل بتناسق لتعيد ترميم العلاقة بين الإنسان والدولة، وبين القانون والشرعية، وبين الذاكرة والمستقبل.

وفي السياق السوري، فإن **أي اختزال أو تغليب لأحد الأركان على الآخر سيُنتج عدالة مشوّهة، غير قادرة على ترسيخ الثقة، ولا على منع تكرار الجرائم.**

لذلك، يقوم هذا المحور على أربعة أعمدة مترابطة تمثّل الأساس الإجرائي والفلسفي للعدالة الانتقالية في سوريا:

أولًا: كشف الحقيقة – لا مصالحة فوق الكذب

لا يمكن بناء أي سلام وطني مستدام دون **كشف الحقيقة كاملة، كما هي، دون تزوير أو تبرير.**
الحقيقة ليست عنصرًا رمزيًا في العدالة، بل هي **الركيزة الوجودية لها.**

في سوريا، نحن لا نتعامل مع جريمة واحدة، بل مع منظومة متكاملة من الانتهاكات امتدت لعقود، وتفاقمت بعد 2011.

متطلبات هذا الركن:

- تشكيل **هيئة وطنية مستقلة لكشف الحقيقة**، تتبع لمجلس سيادي لا للحكومة.
- توثيق الانتهاكات الكبرى: المجازر، المعتقلات، الإخفاء القسري، الاغتصاب، التعذيب.
- حماية الشهود والضحايا والمبلّغين قانونيًا وأمنيًا.
- فتح أرشيف الأجهزة الأمنية للنظام السابق، والكيانات العسكرية الأخرى.
- ضمان **الحق العام بالحقيقة**، وإتاحة التقارير للجمهور والمجتمع الدولي.

الفكرة السيادية:

الحقيقة في سوريا ليست فقط ملكًا للضحايا، بل هي ملك الأمة كلها، لأنها تُعيد امتلاك تاريخها من أيدي القتلة والمزوّرين.

ثانيًا: المحاسبة القضائية – لا شرعية بلا عدالة

إن أخطر ما ارتُكب في سوريا لم يكن في السر، بل في العلن، وتحت غطاء "الشرعية."
لذا لا يكفي أن نكشف الحقيقة، بل لا بد من **محاسبة كل من تلطخت يداه بالدماء، مهما كانت صفته أو انتماؤه أو مكانه السياسي الجديد.**

متطلبات هذا الركن:

- إنشاء **نيابة عامة خاصة بالجرائم الجسيمة والانتهاكات المنظمة.**
- تأسيس **محاكم وطنية انتقالية مستقلة**، ذات صلاحيات فوق مؤسسات الدولة العادية.
- التعاون مع المنصات القضائية الدولية، دون التخلي عن السيادة الوطنية.
- استدعاء المتورطين سواء من النظام السابق، أو من القوى العسكرية التي نشأت لاحقًا (بما فيها حكومة الشرع).
- عدم وجود حصانة لأي شخص، مهما كانت مشاركته في "التحرير" أو "التمثيل السياسي."

الفكرة السيادية:

المحاسبة ليست فعلًا ضد شخص أو حزب، بل ضد البنية التي جعلت من الجريمة سياسة عامة، ومن الدولة أداة للإفلات.

ثالثًا: تعويض الضحايا – من الجبر الرمزي إلى الإنصاف الشامل

إن إنصاف الضحايا لا يتم بإصدار تقرير أو فتح تحقيق فقط، بل يجب أن يشمل **أبعادًا متعددة: نفسية، اقتصادية، قانونية، رمزية، ومجتمعية.**

وفي سوريا، حيث تكاد لا توجد عائلة إلا وفيها شهيد أو معتقل أو مفقود، فإن هذا الركن يصبح بمثابة "عقد وطني جديد مع الألم."

متطلبات هذا الركن:

- تأسيس **صندوق وطني لتعويض الضحايا**، يشمل التعويض المادي المباشر، وتوفير الرعاية النفسية والاجتماعية.
- إصدار شهادات اعتراف رسمية لكل ضحية موثقة.
- إطلاق برامج إعادة التأهيل الطبي والنفسي والاجتماعي للمعتقلين والناجين.
- إعادة الاعتبار للمناطق التي تعرّضت للإبادة أو الحصار، عبر خطط إعمار عادلة.
- الاعتذار الرسمي من الدولة الجديدة، كفعل سياسي وأخلاقي.

الفكرة السيادية:

لا كرامة لدولة لا تعترف بضحاياها، ولا شرعية لسلطة لا تُعيد الحق لأصحابه، وتُرمّم جروح الوطن كجسد واحد.

رابعًا: المصالحة المجتمعية – ترميم العلاقات لا دفن الجرائم

المصالحة لا تعني التسامح مع الجريمة، ولا نسيان ما جرى، بل هي **فعل سيادي يرمي إلى التأسيس لتعايش مستقبلي لا يقوم على الإنكار أو الرعب، بل على العدالة والمعرفة والانفتاح.**

متطلبات هذا الركن:

- إنشاء **مجالس محلية مستقلة للمصالحة**، تمثل مختلف المكونات المحلية والدينية والعشائرية.
- إطلاق **حوار وطني حول معنى المصالحة**، ومعاييرها، ومجالاتها وحدودها.
- تطوير برامج مجتمعية تعيد ربط المناطق والمكونات ببعضها.
- إطلاق مبادرات إعلامية وثقافية تعزز السردية الوطنية الجامعة لا الفئوية.
- إدماج فكرة "العفو المشروط" في مراحل متقدمة، بعد المحاسبة.

الفكرة السيادية:

المصالحة ليست تنازلًا عن العدالة، بل هي تتويج لها... فلا غفران قبل الاعتراف، ولا شراكة قبل المحاسبة.

خلاصة المحور الثاني – الرؤية التكاملية:

1. **أي تغييب لأحد الأعمدة الأربعة يُفقد العدالة الانتقالية معناها.**
2. **تكامل هذه الأعمدة يجب أن يُبنى على مؤسسات مستقلة، وتحت رقابة دستورية وقانونية.**
3. **تُعدّ هذه المكونات الأساس التنفيذي لما سيأتي من هياكل وخطط لاحقة.**
4. **الموازنة بين كشف الحقيقة والمصالحة، وبين المحاسبة والتعويض، هو مفتاح النجاح في سوريا.**

المحور الثالث تصنيف الجرائم والانتهاكات

تفكيك البنية، وتحديد المسؤوليات، وبناء الإطار السيادي للمحاسبة الشاملة

أولًا: أهمية التصنيف كمدخل سيادي للعدالة

في أي مشروع للعدالة الانتقالية، يمثل **تصنيف الجرائم والانتهاكات** الخطوة التأسيسية لفهم طبيعة المرحلة السابقة، وتحديد المسؤوليات، ورسم خريطة المحاسبة، ووضع أساس قانوني وأخلاقي لاستخدام أدوات العدالة. وفي الحالة السورية، لا يمكن القفز إلى المحاسبة دون تفكيكٍ منهجيّ لطبيعة العنف الذي حدث، وتحديد الجهات التي ارتكبته، أو شرعنته، أو موّلته، أو وفّرت له الحماية والإفلات.

ذلك أن النظام الذي مارس العنف كسياسة دولة، والفصائل التي استخدمت العنف بوصفه وسيلة سلطة، والمتدخلين الإقليميين والدوليين الذين أعطوا غطاءً لهذا العنف، جميعهم جزء من مشهد الجريمة، لكن **بنسب وأوزان وسياقات مختلفة**، يجب عدم خلطها أو تبرير بعضها ببعض.

تصنيف الجرائم إذًا، هو تأسيسٌ للعدالة لا توصيفٌ للماضي فقط، بل هو **خارطة طريق للسيادة الوطنية الأخلاقية**، التي تقوم على الاعتراف، الإنصاف، والمحاسبة، دون ازدواجية أو انتقائية أو مساومات سياسية.

ثانيًا: تصنيف الجهة الفاعلة – طبقات الجريمة في سوريا

1. الفاعل الرسمي – الدولة كنظام قاتل لا كضامن

في النظام السوري ما قبل 2023، لم تكن الجريمة نتيجة خلل مؤسساتي، بل كانت **نتيجة قصد سياسي وأمني واضح**، قاد إلى تحويل الدولة إلى جهاز مركزي للقمع والتصفية.

منذ عام 2011، استخدم النظام:

- الأجهزة الأمنية لاعتقال وتعذيب وقتل عشرات الآلاف (صيدنايا، فرع فلسطين، المزة...).
- الطيران الحربي لقصف المدنيين في المدن الثائرة (حلب، دوما، درعا، الرقة).
- الأسلحة المحرمة دوليًا (السارين في الغوطة 2013، الكلور في خان شيخون وسراقب).
- الحصار والتجويع كسياسة "ركوع أو جوع" (داريا، حمص، مضايا).
- التهجير القسري المنهجي، لتفريغ المناطق من سكانها وإعادة هندسة التركيبة السكانية.
- القضاء العسكري والإعلام الرسمي لتبرير وتحقيق غطاء قانوني للجريمة.

الطابع الجوهري لهذه الجرائم:

- ممنهجة، منظمة، مُدارة من أعلى الهرم.
- تحمل طابع **الجرائم ضد الإنسانية**، بما فيها القتل، الإبادة، التعذيب، والاختفاء القسري.
- الجهة المسؤولة: الدولة ذاتها، لا فقط أفراد منها.

وهذا يُنتج **مسؤولية مزدوجة** :جنائية بحق المرتكبين، وسياسية–سيادية بحق النظام كمنظومة سلطة فقدت مشروعيتها.

2. الفاعل غير الرسمي – الجماعات المسلحة بوصفها سلطات أمر واقع

مع تحوّل الثورة السورية إلى مشهد مسلح معقّد، نشأت قوى عسكرية متعددة، منها من كان يقاتل النظام، ومنها من تحوّل إلى سلطة أمر واقع مارست الانتهاك باسم "التحرير"، أو "الشرع"، أو "المصلحة العامة."

أمثلة موثّقة:

- **هيئة تحرير الشام (النصرة سابقًا):**
  - ❖ اعتقال ناشطين وصحفيين، محاكمات غير قانونية، إعدامات ميدانية، انتهاكات لحقوق النساء والأقليات.
- **فصائل الجيش الحر (بعضها):**
  - ❖ سلب ونهب، تفجيرات انتقامية، عمليات قتل انتقامي، فرض أتاوات.
- **قسد (قوات سوريا الديمقراطية):**
  - ❖ تجنيد أطفال، تهجير قسري، اعتقال سياسي، فرض تعليم إيديولوجي غير معترف به.

هذه الجماعات وإن لم تكن دولة، لكنها:

- مارست السلطة باسم الثورة أو التحرير.
- فرضت قوانين وأحكام ومحاكم.
- سيطرت على موارد، وفرضت سياسات، واحتجزت حرية الأفراد.

وبالتالي، تُحاسَب على أساس" **المسؤولية بوصفها جهة حاكمة** "ضمن إطار العدالة الانتقالية، وليس فقط كطرف نزاع.

3. المتدخل الخارجي – الجريمة بالتحالف أو الرعاية

التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا لم تكن إنسانية، بل كانت ذات أجندات، وتسببت أو غطّت جرائم مباشرة أو غير مباشرة.

- **روسيا** :قصف مباشر للمدارس والمستشفيات، دعم سياسي وعسكري للنظام في ارتكاب المجازر.
- **إيران والميليشيات التابعة لها** :عمليات قتل طائفي، احتلال مناطق، تغيير ديموغرافي.
- **التحالف الدولي** :مجازر جماعية في الرقة ودير الزور بحجة ضرب داعش.
- **تركيا** :دعم فصائل متورطة في الانتهاكات، تغيير ديموغرافي في عفرين وتل أبيض.

هنا، العدالة الانتقالية السورية مطالبة بأن ترسم:

- حدودًا قانونية واضحة لمساءلة التدخل الخارجي.
- آليات محاسبة أو توثيق أو ملاحقة دولية مشتركة.
- خطابًا سياديًا يُدين هذه التدخلات، لا يسكت عنها باسم التوازنات السياسية.

4. الفاعل المجتمعي الصامت أو المتواطئ

لا تكتمل خريطة الجريمة دون الاعتراف بوجود فئات داخل المجتمع:

- موّلت الجرائم (رجال أعمال).
- سوّغتها (رجال دين ومفكرون).
- سكتت عنها طمعًا بموقع أو خوفًا من الخسارة.
- شاركت في التحريض الطائفي أو الإعلامي أو العشائري الذي غذّى الجريمة.

هذه الفئة لا تُجرّم كليًا، ولكن يجب:

- **إخضاعها لمسار مساءلة مجتمعية، لا قضائية فقط.**
- تصنيفها ضمن مسؤولية "تثبيت الجريمة" ثقافيًا واجتماعيًا.
- مطالبتها بالمساهمة في الترميم، من خلال الاعتراف والمصالحة وإعادة البناء.

ثالثًا: الهيكل القانوني المنهجي المقترح للتصنيف

1. **اللجنة العليا لتصنيف الانتهاكات:**

❖ هيئة سيادية مستقلة من قضاة، محققين، مؤرخين، حقوقيين.

❖ تُصدر "الدليل الوطني للانتهاكات الكبرى" في سوريا.

❖ تعمل ضمن إطار قانون العدالة الانتقالية.

2. **تصنيف الانتهاكات إلى مستويات:**

❖ جرائم ضد الإنسانية

❖ جرائم حرب

❖ جرائم سياسية–انتخابية

❖ جرائم اقتصادية–تمويل الجريمة

❖ جرائم التحريض الطائفي والإعلامي

3. **بناء قاعدة بيانات سيادية، مؤمنة، ومفتوحة للاستخدام القضائي والإعلامي والمجتمعي.**

رابعًا: الضمانات السيادية

- لا تُستخدم التصنيفات في الانتقام السياسي أو التصفية.
- لا تُسقِط المحاسبة عن الفاعلين الجدد بحجة أنهم باتوا "سلطة شرعية."
- لا تخضع قاعدة البيانات لأي تدخل سياسي أو خارجي.
- تُبنى اللجنة الدائمة لحماية السردية الوطنية للانتهاكات، وتمنع تشويه الذاكرة الجماعية.

الخلاصة التنفيذية للمحور:

- تصنيف الجرائم هو العمود الفقري لأي عدالة انتقالية حقيقية، ويتطلب بنية مستقلة، لا تابعة لأي سلطة تنفيذية أو فصائلية.
- لا بد من فصل الجرائم بحسب الفاعل والمنهج والدافع، دون خلط أو تسوية.
- يجب أن تُسند مهمة التصنيف إلى هيئات سيادية وطنية، بإشراف مجتمعي وضمانات قانونية.
- التصنيف ليس فعلًا توثيقيًا فقط، بل هو المدخل الحقيقي لامتلاك السيادة على الذاكرة والحق والمستقبل.

المحور الرابع الهيئات السيادية للعدالة الانتقالية

التأسيس، الاختصاص، الضمانات

أولًا: لماذا الهيئات السيادية ضرورة لا خيار؟

في دولة خارجة من حرب، ومن نظام قمعي حكم بالقوة والتواطؤ لعقود، لا يكفي إعلان النوايا لبناء عدالة انتقالية، بل لا بد من **مؤسسات سيادية خاصة** تُنشأ لهذا الغرض تحديدًا، لا تتبع الحكومة المؤقتة، ولا تُدار من القوى المهيمنة، ولا تكون جزءًا من الجهاز التنفيذي المعتاد.

فالعدالة لا تُبنى من داخل الأجهزة التي صمتت عن الجريمة أو شاركت فيها، ولا تتحقق بأدوات مرتجَلة أو هيئات بلا صلاحيات.
بل يجب أن يكون للعدالة الانتقالية **بُنيتها المؤسسية المستقلة**، وصلاحياتها السيادية الكاملة، وضمانات حمايتها من التسييس أو التعطيل أو التلاعب.

ولهذا، يأتي هذا المحور ليؤسس للمنظومة الكاملة التي ينبغي أن تدير العدالة الانتقالية، وفق معايير السيادة، الشفافية، الكفاءة، والتدرج المرحلي.

ثانيًا: المبادئ الحاكمة لبناء الهيئات

قبل الحديث عن الأسماء والتفاصيل، لا بد من تثبيت المبادئ التالية:

1. **الاستقلال الكامل** :يجب أن تُنشأ هذه الهيئات بقانون تأسيسي مستقل، لا بمرسوم حكومي، ويُمنع أي تدخل من السلطات التنفيذية أو الأمنية في عملها.
2. **السيادة الوطنية** :المرجعية القانونية لها هي الدستور الانتقالي ومشروع النهضة الوطني، وليس التوجيهات الأممية أو الاتفاقات الخارجية.
3. **المشاركة المجتمعية** :تضم ممثلين عن الضحايا، المجالس المحلية، الحقوقيين، المنظمات المدنية، وأهل الاختصاص القضائي والقانوني.
4. **الاختصاص الحصري** :لا يمكن لأي جهة أخرى أن تصدر أحكامًا أو توجيهات بشأن الملفات المشمولة بالعدالة الانتقالية، إلا عبر هذه الهيئات.
5. **الزمنية المرحلية** :يُحدد لها عمر دستوري مرتبط بالمرحلة الانتقالية، لكنها تبقى قابلة للتمديد وفق الحاجة.

ثالثًا: الهيكل المؤسسي المقترح للعدالة الانتقالية

1 ◈ الهيئة الوطنية العليا للحقيقة والعدالة

- **الوظيفة**: الكشف الشامل عن الانتهاكات، وإعداد تقارير الحقيقة، وتوثيق الشهادات، وتحديد أنماط العنف المنظم.
- **الصلاحيات:**

❖ استدعاء الشهود واستلام الأدلة.

❖ إلزام الجهات الرسمية بفتح أرشيفها.

❖ حماية المبلّغين والضحايا.

❖ إصدار تقارير دورية وعلنية.

- **التكوين**: لجنة من 15 شخصية مستقلة (حقوقيون، مؤرخون، ضحايا، قضاة سابقون، وممثلون عن المجتمع المدني).

2 ◈ النيابة العامة الخاصة بالعدالة الانتقالية

- الوظيفة: رفع الدعاوى ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة.
- الصلاحيات:
  - ❖ الإشراف على التحقيقات.
  - ❖ تحويل القضايا إلى المحاكم الخاصة.
  - ❖ إصدار مذكرات توقيف وطنية ودولية.
- التكوين: هيئة من قضاة ومحامين مختارين بآلية مستقلة، تحت إشراف مجلس قضائي سيادي انتقالي.

3 ◈ المحكمة الوطنية الانتقالية العليا

- الوظيفة: النظر في الجرائم الكبرى المتعلقة بحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- الصلاحيات:
  - ❖ محاكمة الأفراد والكيانات.
  - ❖ إصدار أحكام نافذة ونهائية.
  - ❖ فرض العقوبات والتعويضات.
- التكوين: دوائر متعددة متخصصة (جرائم النظام – جرائم الجماعات المسلحة – جرائم التمويل والدعاية – الجرائم ضد النساء والأقليات).

4 ◈ لجنة التعويض وإعادة الحقوق

- الوظيفة: إنصاف الضحايا ماديًا ومعنويًا.
- الصلاحيات:
  - ❖ تلقي طلبات التعويض.
  - ❖ دراسة ملفات المفقودين والمغيبين قسرًا.
  - ❖ اقتراح برامج دعم نفسي واجتماعي.
  - ❖ تحديد آليات الاعتذار الرسمي والتعويض الرمزي.
- التكوين: خبراء قانون، أطباء نفسيون، اقتصاديون، ضحايا، ممثلون عن العائلات.

5 ◈ مجلس المصالحة المجتمعية

- الوظيفة: ترميم النسيج الاجتماعي، وإدارة حوارات المصالحة على المستوى المحلي والوطني.
- الصلاحيات:
  - ○ إطلاق مبادرات المصالحة المجتمعية.
  - ○ الإشراف على المجالس المحلية للعدالة.

- إصدار مدونات سلوك للمكونات.
- متابعة التوترات الناتجة عن الانتهاكات السابقة.

- التكوين: شخصيات مجتمعية مستقلة، من كافة المناطق والمكونات، ممن لم يشاركوا في القتال أو التحريض.

رابعًا: آليات الحماية الدستورية لهذه الهيئات

- **قانون تأسيسي فوق دستوري مؤقت**، يُعطي الهيئات حصانة قانونية كاملة من الحل أو الإلغاء أو التدخل.
- **موازنات مستقلة** تُصرف مباشرة من الخزينة السيادية، دون المرور بالحكومة.
- **حق رفع التقارير إلى مجلس السيادة الوطني مباشرة**.
- **صلاحية إقامة الدعاوى ضد أي مسؤول يعطّل عملها**.
- **قنوات إعلامية مرافقة لضمان الشفافية والرقابة المجتمعية**.

خامسًا: خارطة الطريق التنفيذية لتأسيس الهيئات

1. **المرحلة الأولى (0–3 أشهر):**
   - ❖ تشكيل لجنة تحضيرية مستقلة لصياغة قوانين هذه الهيئات.
   - ❖ إطلاق حوار وطني تشاركي حول أعضائها وآليات تشكيلها.
   - ❖ إعداد المنصة التقنية لحماية البيانات والشهادات.
2. **المرحلة الثانية (3–12 شهرًا):**
   - ❖ إصدار القانون التأسيسي عبر مجلس السيادة الانتقالي.
   - ❖ مباشرة التشكيل الرسمي والانتقال إلى العمل الميداني.
   - ❖ تدريب الكوادر، وضمان بيئة العمل والحماية الأمنية.
3. **المرحلة الثالثة (سنة–3 سنوات):**
   - ❖ إطلاق جلسات الاستماع العلنية.
   - ❖ مباشرة المحاكمات الكبرى.
   - ❖ إعداد التقرير السنوي الأول حول حالة العدالة الانتقالية.
4. **المرحلة الرابعة (ما بعد 3 سنوات):**
   - ❖ التقييم الشامل.
   - ❖ دمج النتائج في العملية الدستورية النهائية.
   - ❖ تخفيض الطابع الانتقالي للعدالة وتحويل الملفات المتبقية إلى القضاء الدائم.

خاتمة المحور – التوصيات السيادية

- العدالة لا تكون دون مؤسسات مستقلة، تعمل كقوى سيادية عليا مؤقتة، تعيد صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة.
- هذه الهيئات يجب أن تمثل **نقطة فصل أخلاقي وسياسي** بين النظام القديم والنظام الجديد، بين دولة القمع ودولة القانون.
- فشل تأسيس هذه البنية، أو خضوعها للتأثيرات السياسية، يُجهض العدالة، ويُبقي الجريمة حية، وينسف كل إمكانية للمصالحة.

المحور الخامس إدارة العدالة ضمن المرحلة الانتقالية

الجدولة، الإيقاع السياسي، والتوازن بين الاستقرار والإنصاف

أولًا: العدالة كعملية زمنية لا كفعل فوري

العدالة الانتقالية ليست إجراءً يُنفّذ دفعة واحدة، ولا حكمًا يُصدر في ليلة وضحاها.
هي **عملية مركّبة، تراكمية، تتطلّب تدرجًا زمنيًا مضبوطًا**، يحترم السياق، ويوازن بين ضرورات المحاسبة، واستقرار الدولة، وحماية السلم الأهلي.

في الحالة السورية، تتجلى الحاجة لهذا التدرج بشكل حاد، لأن:

- الدولة الناشئة ستكون في طور إعادة بناء مؤسساتها.
- المجتمع منهك، ممزق، ومتوجس من أي "انفجارات انتقامية."
- القوى المتنفذة قد تسعى لإجهاض العدالة أو استغلالها سياسيًا.
- الملفات شديدة التعقيد والتشابك، وتحتاج إلى وقت وجهد واستقلال.

من هنا، لا يُفهم التدرج بوصفه تهاونًا، بل **كاستراتيجية سيادية لإدارة العدالة بمنطق الدولة، لا بمنطق الفوضى أو المزاج الشعبي.**

ثانيًا: مبادئ إدارة العدالة الانتقالية في الزمن الانتقالي

1. العدالة لا تُؤجَّل، بل تُدار بوعي سياسي وأمني

- أي تأجيل غير مبرر يُسقط الثقة بالدولة الجديدة.
- وأي استعجال متهور قد يؤدي إلى صدام أهلي أو انهيار إداري.
- المبدأ السيادي هو" :**العدالة تبدأ من اليوم الأول، وتُطبَّق بأدوات اليوم الأخير".**

2. الفصل التام بين المسار القضائي والمسار السياسي

- لا يُسمح للسلطة الانتقالية أو للأحزاب أو الفصائل بتوجيه مسار العدالة.
- ولا يُسمح بتحويل مسار العدالة إلى أداة تصفية أو ترضية سياسية.
- القاعدة هي :**العدالة فوق السياسة، لكنها ليست ضد الاستقرار.**

3. التدرج لا يعني التجزئة أو الانتقائية

- لا تُقسَّم الجرائم على أساس مناطقي أو طائفي أو زمني.
- بل تُرتب الأولويات بحسب:
  - ❖ خطورة الجريمة.
  - ❖ حجم الضرر.
  - ❖ استمرار الأثر.
  - ❖ حساسية السياق.

فمثلاً، يُبدأ بملفات السجون الكبرى، الجرائم الكيماوية، والمجازر الجماعية، لأنها تحمل رمزية وطنية وسيادية، وتؤسس لشرعية الدولة الجديدة.

ثالثًا: خطة الجدولة الزمنية للعدالة الانتقالية (مرحليًا)

المرحلة التأسيسية (0–6 أشهر)

- صدور القانون التأسيسي للعدالة الانتقالية.
- إطلاق الهيئة الوطنية للحقيقة والعدالة.
- تدريب الكوادر، وتأمين البنى التحتية المؤسسية.
- إعداد دليل تصنيف الجرائم، ومنصة استقبال الشهادات.

المرحلة التنفيذية الأولى (6–18 شهرًا)

- مباشرة جلسات الاستماع العلنية المغلقة ثم المفتوحة.
- فتح الملفات الكبرى: السجون، المجازر، الأسلحة المحرمة.
- إطلاق المحاكم الخاصة بالقضايا ذات الأولوية.
- بدء عمليات التوثيق المجتمعي وحفظ الذاكرة.

المرحلة التنفيذية الثانية (18–36 شهرًا)

- توسيع المحاكمات لتشمل الانتهاكات المركّبة.
- مباشرة برامج التعويض، والدعم النفسي للضحايا.
- إطلاق مجالس المصالحة المحلية.
- نشر أول تقرير سنوي رسمي حول حالة العدالة الانتقالية.

المرحلة التقييمية (بعد السنة الثالثة)

- مراجعة الأداء المؤسسي.
- استفتاء شعبي على استمرار الهيئات أو دمجها ضمن النظام الدائم.
- إدماج مخرجات العدالة في العملية الدستورية الشاملة.

رابعًا: إدارة الإيقاع السياسي للعدالة – توازن القوة والمعنى

العدالة لا تتحرك في فراغ، بل في **بيئة سياسية تتغيّر وتتقاطع فيها المصالح والتحالفات والضغوط**.
لذا، لا بد من رسم ملامح الإيقاع السياسي القادر على حماية مسار العدالة دون إخضاعه:

أبرز التحديات:

- محاولات قوى الأمر الواقع عرقلة المحاكمات التي تمسّها.
- الابتزاز الدولي عبر ربط المساعدات بمخرجات العدالة.
- تخويف المجتمع من أن العدالة ستؤدي إلى فوضى وانتقام.
- الضغط على الضحايا للسكوت باسم "الوفاق الوطني."

أدوات المعالجة:

- **خطاب سياسي سيادي** يربط العدالة بالكرامة الوطنية، لا بالثأر.
- **تسلسل منطقي وشفاف** في الإجراءات، يمنع التفسير السياسي.
- **رقابة إعلامية مرافقة** توثق الإجراءات وتشرح للرأي العام.
- **إشراك المجتمع المدني والشتات السوري** كمصدّات ضد الإجهاض أو التشويه.

خامسًا: آليات ضبط المسار ومراقبة الانحراف

1. تشكيل لجنة مراقبة مستقلة لمسار العدالة، تُراجع الخط الزمني ومدى الالتزام.
2. إصدار تقارير دورية علنية تبيّن التقدم، العقبات، والخروقات.
3. فتح قنوات التظلّم للضحايا أو من يشعر بالاستبعاد من آليات المحاسبة.
4. مراجعة شهرية من مجلس السيادة الوطني لأداء كل هيئة ومرحلة.
5. إشراف دستوري مباشر عبر لجنة القانون الدستوري الانتقالي لضمان التزام الإجراءات بالميثاق التأسيسي.

خاتمة المحور – من التوقيت إلى التأسيس

- العدالة الانتقالية في سوريا ليست حدثًا، بل **عملية سيادية شاملة تُدار بالزمن لا بالعجلة**.
- نجاحها رهن بتوازن دقيق بين الحاجة للمحاسبة، وضمان استقرار المؤسسات، وإعادة لُحمة المجتمع.
- أي انحراف في الإيقاع قد يُنتج دولة جديدة بهيكل قديم، أو "سلم أهلي" فوق فوهة الغدر.

إننا لا نُدير ملفًا إداريًا، بل **نبني ذاكرة وطن، ونؤسس لأخلاقيات الدولة التي تُولد من رماد المأساة.**

المحور السادس المحاسبة الشاملة – لا حصانة ولا استثناء

أولًا: المحاسبة كفعل تأسيسي لا كإجراء قانوني

لا تقوم دولة على الركام ما لم تُحاسب من هدمها.

وفي الحالة السورية، تُعدّ المحاسبة ليست فقط **ركنًا من العدالة الانتقالية**، بل **شرطًا من شروط إعادة تأسيس العقد الوطني والسيادي**.

فالدولة التي تبدأ بالغفران العام قبل الاعتراف والمساءلة، تؤسس لثقافة الإفلات، وتعيد إنتاج المنظومة الجرمية التي ثار عليها الشعب.

المحاسبة هنا ليست فقط مطلبًا للضحايا، بل **أداة لتحصين المستقبل، ولبناء الوعي العام بأن الدم ليس مباحًا، وأن الجرائم لا تسقط بالزمن أو بتبدّل المواقع.**

لكن الخطر الأكبر الذي يُهدد هذا المسار هو **فرض الحصانات السياسية، أو الاستثناءات الوظيفية، أو التسويات المصلحية، بحجّة الاستقرار أو "الواقعية السياسية."**

وهذا ما يجب إسقاطه بشكل صريح ومطلق.

ثانيًا: لا أحد فوق المحاسبة – لا النظام السابق، ولا السلطة الجديدة

1. النظام السابق:

- تقع عليه **المسؤولية الأصلية والمباشرة** في تأسيس بنية الجريمة، وتحويل أجهزة الدولة إلى أدوات قمع ودمار.
- يُحاسب على:
  - ❖ الجرائم ضد الإنسانية.
  - ❖ جرائم الحرب.
  - ❖ التجويع والحصار.
  - ❖ القصف الكيماوي والميداني.
  - ❖ التهجير القسري.
  - ❖ الإخفاء القسري والإبادة داخل السجون.

2. الجماعات المسلحة ما بعد الثورة:

- تشمل الفصائل التي مارست التعذيب، الاعتقال التعسفي، القتل خارج القانون، نهب الممتلكات، أو فرض سلطات غير شرعية.
- يُحاسب القادة العسكريون، المسؤولون المدنيون، وأمراء الحرب، سواء كانوا:
  - ❖ في مواقع سياسية لاحقة.
  - ❖ أو "ممثلين" لمناطق أو هيئات حاكمة.
  - ❖ أو اندمجوا لاحقًا في الحكومة المؤقتة أو الكيانات الوطنية.

3." الرموز الجديدة" في الحكم بعد سقوط النظام:

- لا تُعفى من المساءلة بدعوى "الشرعية الثورية" أو "الواقع الأمني."
- أي شخص تسلّم منصبًا سياديًا أو أمنيًا، وتورط في الانتهاكات، يُحاسب.
- **وتُشمل هنا صراحة حكومة أحمد الشرع**، و"هيئة تحرير الشام"، وكل تشكيل عسكري أو مدني نشأ تحت سلطته، **إذا ثبت التورط في ارتكاب أو التستر على انتهاكات جسيمة.**

هذا المبدأ السيادي هو ما يُميز مشروع النهضة عن أي مشروع آخر:
السلطة لا تمنح الحصانة... بل تُقيّدها بالمسؤولية والمحاسبة.

ثالثًا: لا عفو عام قبل المحاسبة ولا استثناءات لأسباب سياسية

خطورة العفو العام:

- يُعد بمثابة **محو للتاريخ الرسمي للانتهاكات.**
- يُشكّل جرحًا مفتوحًا في جسد المجتمع، خاصةً للضحايا وذويهم.
- يُفرغ الدولة من محتواها الأخلاقي والسيادي.

قاعدة الميثاق السيادي:

لا عفو عام.
ولا تسوية سياسية تعفي الجلاد.
ولا مشروع نهضة يتأسس على قبر الحقيقة.

أي مشروع سياسي يطرح "عفوًا شاملًا" قبل تأسيس منظومة العدالة الانتقالية، يُعد مشروعًا مضادًا للسيادة والحق.

رابعًا: آليات تنفيذ مبدأ "لا حصانة:"

1. تعديل دستوري انتقالي يُجرّم منح أي حصانة سياسية أو وظيفية لمن ثبت تورطه في الجرائم الكبرى.

2. إلزام كل المسؤولين الجدد أو أعضاء الحكومة المؤقتة أو قيادات الفصائل بتوقيع "إقرار شرف وشفافية" يُخضعهم للمحاسبة إذا ظهرت ملفات لاحقة.

3. تشكيل لجنة تدقيق عليا لمسارات الشخصيات المتصدرة للمشهد الانتقالي، تتولى:

- فحص أرشيفهم السياسي والعسكري.
- التحقق من سجلهم في الانتهاكات أو الصمت أو التواطؤ.
- إصدار تقارير علنية توضح من يجب استبعاده من أي منصب مستقبلي.

4. التعاون مع منظمات حقوقية دولية ذات مصداقية، لملاحقة الفارين من المحاسبة خارج سوريا، وضمان استردادهم عبر مذكرات اعتقال دولية.

5. حظر أي تحالف سياسي أو دستوري مع قوى ثبت ارتكابها للجرائم، ولو تحت مسمى "الوحدة الوطنية."

خامسًا: تفكيك الخطاب التبريري للقتل والانتهاك

- من أخطر معوّقات المحاسبة، تلك الخطابات التي تُبرر الجرائم بحجج "الثأر"، أو "التحرير"، أو "الجهل"، أو "الخوف"، أو "المصلحة العامة."
- وهذا الخطاب يجب أن يُفكك ثقافيًا وسياسيًا، من خلال:

•الإعلام:

- حملات تثقيفية تتناول مفاهيم المحاسبة والكرامة والعدالة.
- فضح أي محاولات لشرعنة الجريمة أو تبييض صفحة المجرمين.

•التربية والتعليم:

- إدراج مفاهيم العدالة والسيادة والمحاسبة ضمن المناهج الوطنية الجديدة.
- تعليم الأطفال أن الجريمة لا تبرر بالجغرافيا أو الطائفة أو العلم المرفوع.

•القانون:

- تجريم خطاب "التبرير العلني للجرائم."
- إنشاء قاعدة قانونية تُعرّف التحريض على الإفلات بأنه جريمة وطنية.

خاتمة المحور – الخط الأحمر الذي لا يُتجاوز

لا مشروع وطني بلا عدالة،
ولا عدالة بلا محاسبة،
ولا محاسبة بلا مبدأ" **:لا حصانة، ولا استثناء، ولا مساومة على الدم".**

ومن يُرد أن يحكم سوريا، أو يُشارك في نهضتها، أو يتكلم باسمها،
فليبدأ أولًا من كشف نفسه أمام العدالة،
ويجعل من شفافيته وثيقة انتمائه.

إن العدالة الانتقالية السورية لا تُبنى على الشعارات، بل على وضوح الموقف، وصراحة القانون، واستقلال الضمير.
ومن لم يفهم ذلك... ليس جزءًا من سوريا الجديدة، بل من ظلالها القديمة.

المحور السابع المصالحة الوطنية – من تجاوز الألم إلى صناعة المعنى

أولًا: المصالحة ليست نهاية العدالة، بل ذروتها الأخلاقية

في السياق السوري، باتت كلمة "مصالحة" من أكثر المفردات استهلاكًا، بل وتلويثًا.
استُخدمت لتبرير التسليم للنظام، لإخضاع مناطق بأكملها، أو لإغلاق ملفات الجرائم دون اعتراف أو محاسبة.

لذلك، فإن إعادة تعريف المصالحة الوطنية ضمن مشروع العدالة الانتقالية **ليس ترفًا لغويًا، بل ضرورة مفاهيمية وسيادية.**
فالمصالحة التي نبتغيها لا تبدأ قبل الاعتراف، ولا تكتمل دون محاسبة، ولا تستقيم إذا كانت شكلية أو مفروضة.

المصالحة هنا ليست صفحًا دينيًا، ولا تواطؤًا سياسيًا، بل **فعل وطني مركّب يُعيد ترميم الاجتماع السياسي السوري**، ويُحوّل الذاكرة الجماعية من حقل كراهية إلى رافعة فهم واعتبار.

ثانيًا: تعريف المصالحة وفق المشروع السيادي

المصالحة الوطنية هي عملية مجتمعية–سياسية–سيادية، تهدف إلى استعادة التماسك الوطني بعد النزاع، عبر سلسلة من الإجراءات التي تقوم على الاعتراف بالحقيقة، المحاسبة العادلة، إعادة الاعتبار للضحايا، وتأسيس تعاقد أخلاقي جديد بين المكونات السورية.

هذا التعريف يُميز المصالحة الحقيقية عن:

- "الصفح القَبَلي" الذي يتجاوز القانون.
- "التوافق السياسي" الذي يساوي بين الجلاد والضحية.
- "التهدئة الأمنية" التي تُفرض بالسلاح أو المال أو الخوف.

ثالثًا: شروط المصالحة العادلة

لكي تكون المصالحة أداة لبناء سوريا جديدة، لا بد من توافر الشروط التالية:

1. الحقيقة الكاملة

- لا مصالحة مع الإنكار.
- تبدأ من سرد الروايات، الاعتراف بالمسؤوليات، وكشف التفاصيل مهما كانت موجعة.

2. العدالة المسبقة

- لا يُعفى الجناة قبل المحاسبة، ولا تُعاد الحقوق قبل إثبات الانتهاك.
- المصالحة تأتي بعد تثبيت المسار القانوني، لا قبله.

3. المشاركة المجتمعية

- لا تُفرض المصالحة من أعلى، بل تُبنى في القرى، المدن، المؤسسات، العائلات، والمجتمعات المحلية.
- المجالس المحلية والمكونات الأهلية يجب أن تكون في صلب العملية.

4. الحماية القانونية

- كل اتفاق مصالحة يجب أن يُدرج ضمن إطار دستوري يضمن عدم التلاعب به لاحقًا.
- تُجَرّم محاولات ترويج المصالحة الشكلية التي تُسقط حق الضحايا.

5. المنع القطعي لإعادة إنتاج البنية الجرمية

- المصالحة لا تُعيد المجرم إلى الحكم، ولا تُشرعن مشروعًا استبداديًا باسم "الوحدة."

رابعًا: مراحل المصالحة الوطنية – خارطة تدرج

المرحلة الأولى: التأسيس الإدراكي

- إطلاق حملات إعلامية وثقافية لتعريف معنى المصالحة الحقيقية.
- تدريب قيادات المجتمع المدني والمجالس المحلية على إدارة النزاعات المجتمعية.

المرحلة الثانية: الاعتراف المحلي المنظّم

- تنظيم لقاءات بين المكونات المتجاورة التي تقاطعت سلبًا خلال الحرب.
- إشراف مجالس المصالحة الأهلية على جلسات اعتراف علني وتوثيق سرديات الألم.

المرحلة الثالثة: الإنصاف الرمزي والمادي

- اعتذارات رسمية من قيادات أو جهات ارتكبت جرائم بحق مناطق أو مكونات.
- تعويضات جماعية أو فردية بحسب السياق: (بناء مدارس، مستشفيات، مراكز تذكارية، إعادة إعمار...).

المرحلة الرابعة: إعادة بناء الثقة

- إطلاق مشاريع تنموية مشتركة بين مناطق متضررة ومناطق لم تُمس.
- تأهيل الفضاء العام ليكون محايدًا وشاملًا: إعلام وطني، تعليم موحّد، رموز جامعة.

المرحلة الخامسة: التثبيت الدستوري

- إدراج مخرجات المصالحة ضمن الدستور النهائي بوصفها "مرتكزات الوحدة الوطنية."
- حماية المصالحة من السقوط بعودة الخطابات الفئوية، أو الخطابات الثأرية.

خامسًا: المؤسسات المقترحة لتفعيل المصالحة

مجلس المصالحة الوطنية العليا

هيئة سيادية مستقلة، تُشرف على إدارة المصالحة ضمن إطار العدالة الانتقالية، تضع المبادئ العامة، وتراقب الأداء المحلي.

المجالس الأهلية للمصالحة

تُشكّل في كل محافظة ومنطقة متضررة، وتتكون من ممثلي المجتمعات المحلية، ضحايا، شيوخ عشائر، وجهاء، ناشطين مدنيين.

لجنة توثيق المصالحة

مؤسسة توثق كل اتفاقات المصالحة، وتُدرجها ضمن سجل وطني، مع متابعة الالتزام بها، وتحليل الأثر المجتمعي.

صندوق المصالحة وإعادة الروابط

يُموّل مشاريع تساهم في إعادة وصل المناطق والمكونات: مشاريع تعليم، بنى تحتية، مبادرات شبابية وثقافية.

سادسًا: المصالحة والسيادة الرمزية – من الخوف إلى الإيمان بالدولة

المصالحة لا تصنع فقط هدوءًا، بل تبني **رؤية سيادية للانتماء**، تُحوّل السوري من خائفٍ من الآخر، إلى مواطنٍ واثق في القانون والدولة.

وهذا لا يتحقق إلا إذا:

- شعر الجميع أن الحقيقة لا تُخفى.
- اقتنع الناس أن العدالة تحميهم جميعًا.
- عُرِفت رموز الانتماء الوطني الجديدة لا كرموز سلطة، بل كجسور وحدة.

المصالحة، إن نُفّذت بالشكل الصحيح، ستكون أعظم استثمار سيادي لسوريا الجديدة:
تصالح لا يُنهي الألم، بل يعطيه معنًى... ويحوله من لعنة الماضي إلى حصانة المستقبل.

خاتمة المحور – من تفكك الدم إلى لُحمة الذاكرة

- لا مصالحة بلا حقيقة.
- لا مصالحة بلا عدالة.
- لا مصالحة بلا مشاركة.

لكن في المقابل، لا مستقبل لسوريا بلا مصالحة.
ولا نهضة تُبنى على صراع دائم، وكراهية مكتومة، وخوف مُزمن.

المصالحة هي الانتصار الصامت للضحايا، حين يتحوّل ألمهم إلى قاعدة لبناء وطن جديد، لا يُقصي أحدًا... ولا يعفي أحدًا.

المحور الثامن التحديات الكبرى – سياسية، اجتماعية، أمنية، دولية

أولًا: العدالة في عين العاصفة – السياق السوري المعقّد

في أي دولة تمرّ بمرحلة انتقالية، تكون العدالة الانتقالية معرّضة للتسييس، التعطيل، أو الانحراف.
لكن في الحالة السورية، تتضاعف المخاطر بفعل:

- بُنية سياسية مضطربة ومفتتة، لا مركزية، ولا مرجعية واحدة.
- مجتمع ممزق، يختزن مظالم متبادلة، وخطابات تحريض كامنة.
- مشهد أمني تغلب عليه الفصائل والميليشيات وأمراء الحرب.
- بيئة دولية لا تبحث عن العدالة، بل عن التوازن والسيطرة والنفوذ.

ولهذا، فإن أي محاولة لتطبيق العدالة الانتقالية في سوريا ستواجه **منظومة مقاومة متعددة الطبقات**، تبدأ من الداخل، ولا تنتهي عند الخارج.

ولن تكون هذه المقاومة فقط صريحة، بل ستكون أيضًا ناعمة، ماكرة، مُقنّعة بلغة المصالح، أو الواقعية، أو "توحيد الصفوف."

ثانيًا: التحديات السياسية – بين التواطؤ والانقسام

1. انقسام الطبقة السياسية الجديدة

- بروز سلطات انتقالية مختلفة المرجعيات: (الشرع – المجالس المدنية – تيارات المعارضة – قسد – القوى الدينية).
- تباين في المواقف من العدالة الانتقالية: بعضهم يراها أداة تصفية، وآخرون يطلبون تأجيلها، وآخرون يُريدون انتقاء الملفات بما يخدم توازناتهم.

التهديد هنا يتمثل في تحويل العدالة إلى ورقة تفاوض سياسي، لا إلى حق سيادي غير قابل للتأجيل أو التخصيص.

2. صعود مشاريع الحصانة المقنّعة

- تسويات محلية تُبرم سرًا لإغلاق ملفات انتهاكات مقابل بقاء القادة في مواقعهم.
- طرح "عفو شامل" باسم الوحدة أو التوافق.
- تقويض استقلال الهيئات العدلية عبر محاولات تعيين سياسيين أو محسوبين على أطراف الصراع.

3. التخوّف من "فتح جراح جديدة"

- خطاب سياسي يُشيطن العدالة بوصفها تفجيرًا للمجتمع أو تهديدًا للاستقرار.
- محاولات خلق سردية مضادة: "فلننسَ الماضي ونبدأ من جديد."

ثالثًا: التحديات الاجتماعية – من هشاشة الوعي إلى الخوف الجماعي

1. الخوف من العدالة بوصفها انتقامًا

- في مناطق خضعت للفصائل أو النظام، يتولد شعور عام بأن العدالة هي عملية انتقام جماعي.

- تعمّق الفجوة بين المناطق المحررة والمناطق الخاضعة للسلطة، بما يعقّد إمكانية التفاعل الإيجابي مع مسار العدالة.

2. هشاشة الوعي الحقوقي

- لعقود طويلة، لم يُدرّس مفهوم العدالة في المناهج.
- الثقافة الحقوقية مغيّبة، وتحضر بدلًا منها ثقافة القوة والانتماء والولاء.
- كثيرون لا يفرّقون بين المحاسبة القانونية والثأر، بين المساءلة الفردية والعقوبة الجماعية.

3. تغذية الانقسام الطائفي والعشائري

- تحميل جماعة بكاملها مسؤولية ما ارتكبه أفراد منها.
- شيوع فكرة "نحن الضحية الحصرية"، مما يولّد مقاومة لفكرة الشراكة في المظلومية، ويُفجّر المصالحة.

رابعًا: التحديات الأمنية – الفوضى، التسلّح، ودويلات السلاح

1. القوى المسلحة المهيمنة على الأرض

- كثير من الفصائل لا تقبل بأي عدالة تهدد مكانتها، أو تكشف ممارساتها.
- بعض الفاعلين المسلحين يتحكّمون بالمحاكم والمؤسسات المدنية، ويمنعون أي مسار عدلي مستقل.

2. ضعف أجهزة الدولة الوليدة

- غياب قدرة تنفيذية حقيقية لإنفاذ الأحكام.
- نقص في الكوادر القانونية المحايدة.
- انعدام الحماية الأمنية للمحققين، الشهود، الضحايا، وحتى القضاة.

3. غياب سلطة موحّدة على الأراضي السورية

- التوزّع بين مناطق سيطرة متنازعة: شمال، شرق، جنوب، دمشق، ريف، كردي، فصائلي، عشائري...
- مما يجعل تطبيق العدالة متفاوتًا، وقد يخلق "عدالة مناطقية"، تُفرغ المشروع من مضمونه الوطني.

خامسًا: التحديات الدولية – بين المصالح والتواطؤ

1. الرغبة الدولية في الاستقرار السريع لا في العدالة العميقة

- الدول الكبرى تنظر إلى العدالة بوصفها عنصر تعطيل للمصالح الاقتصادية، لا عامل استقرار.
- تُشجّع "العدالة الرمزية" أو المحاكم الشكلية، دون التعمق في الملفات الجوهرية.

2. دعم دولي لفاعلين متورطين في الجرائم

- بعض الفصائل مدعومة من قوى إقليمية (تركيا، إيران، روسيا، أمريكا)، مما يُعقّد مساءلتها.
- جهات دولية تُمارس ضغطًا لمنع محاسبة بعض "الحلفاء الميدانيين."

3. التوظيف السياسي لملف العدالة

- محاولات لاستخدام الجرائم بوصفها أوراق ضغط على النظام أو المعارضة، لا بوصفها جراحًا يجب معالجتها وطنيًا.

سادسًا: خارطة استراتيجية لمواجهة التحديات

على المستوى السياسي:

- **نزع ملف العدالة من يد السياسيين**، وإحالته إلى هيئات مستقلة دستوريًا.
- **تجريم التسويات غير الرسمية** حول الجرائم والانتهاكات.
- **إنشاء ميثاق وطني للعدالة** تُوقّعه كل القوى السياسية، يلتزم بعدم التدخل أو العرقلة.

على المستوى المجتمعي:

- إطلاق **برنامج وطني لرفع الوعي بالعدالة والمحاسبة والمصالحة**.
- **تمكين الإعلام** من كشف الخطابات الزائفة وتحفيز النقاش العام.
- تدريب المجالس المحلية والمجتمع المدني على دورهم في تهيئة البيئة الاجتماعية المؤيدة للعدالة.

على المستوى الأمني:

- حظر تدخل القوى العسكرية في أي مرحلة من مراحل العدالة.
- استحداث **قوات حماية خاصة للعدالة الانتقالية** بإشراف سيادي مستقل.
- ربط المحاكم الانتقالية ببنية أمنية مدنية لا تتبع للفصائل أو الجهات العسكرية.

على المستوى الدولي:

- إعداد **استراتيجية دبلوماسية سيادية** للتواصل مع المنظمات الحقوقية الأممية.
- فتح **قنوات تفاوض قانونية مع المحاكم الدولية** حول دعم العدالة السورية، دون تسليم السيادة.
- نشر تقارير دورية تُظهر التقدم المحلي وتُحرج القوى المعرقلة.

خاتمة المحور – بناء العدالة في حقل ألغام

إنّ العدالة الانتقالية في سوريا لا تُبنى في بيئة مثالية، بل في **ميدان مليء بالألغام السياسية والأمنية والنفسية والدولية**. لكن إدراك هذه التحديات، وتفكيكها، وتحويلها إلى فرص للعمل، هو أول خطوة في مسار العدالة.

لن يأتي وقتٌ يكون فيه الطريق ممهّدًا.

ولكننا لسنا بحاجة إلى طريق مفروش، بل إلى **إرادة سيادية تعرف أن بناء العدالة هو أصعب ما في الدولة... لكنه أيضًا أقدس ما فيها.**

المحور التاسع المسار التنفيذي – من الوثيقة إلى التطبيق

أولًا: العدالة ليست ورقة مكتوبة، بل مسارًا سياديًا مفعّلًا

يمكن لأي نظام أن يكتب وثيقةً اسمها "العدالة الانتقالية"،

لكن تحويل هذه الوثيقة إلى **واقع مؤسسي وقانوني واجتماعي ملموس** هو التحدي الجوهري الذي يحدد صدقية المشروع السياسي نفسه.

العدالة ليست خطابًا، ولا قانونًا جامدًا، بل هي **مسار منظم، طويل النفس، متعدد الأدوات، يتطلب توافقًا سياديًا، ومرونة إدارية، وقدرة تنفيذية، وإرادة سياسية لا تساوم.**

هذا المحور يُعيد ترجمة كل ما سبق من مفاهيم وهيئات وخطط، إلى بنية تشغيلية واضحة، تُقترح كمسار فعلي لبدء العدالة الانتقالية في سوريا، ضمن مشروع النهضة الوطنية.

ثانيًا: مكونات المسار التنفيذي – البنية الخماسية للتفعيل

1. الهيئات السيادية (تم تفصيلها في المحور الرابع):

- الهيئة الوطنية للحقيقة والعدالة.
- النيابة العامة الخاصة.
- المحكمة الانتقالية العليا.
- لجنة التعويض.
- مجلس المصالحة.

كل واحدة من هذه الهيئات يُفعّل مسارها عبر:

- قانون تأسيسي سيادي.
- ميزانية مستقلة.
- كوادر مدرّبة.
- رقابة دستورية.
- مشاركة مجتمعية دائمة.

2. القاعدة القانونية الخاصة بالعدالة الانتقالية

- قانون خاص مستقل، لا يدخل في القوانين العقابية العادية.
- يُبنى على:
  - تعريف الجرائم السيادية: إبادة، تعذيب، تهجير، انتهاك حقوق الأقليات، الاعتقال التعسفي.
  - اختصاصات زمنية وجغرافية واضحة.
  - إلزام كل السلطات بتنفيذه دون استثناء.
- تُرفق به لائحة تنفيذية تفصيلية (نموذجية، إجراءاتية، ومرفقة بالجداول الزمنية).

3. البنية المعلوماتية–التوثيقية

- نظام إلكتروني سيادي مشفّر لجمع البيانات والشهادات.
- فرق ميدانية للتوثيق في كافة المناطق، بتفويض قضائي.
- مركز أرشفة وطني للجرائم والانتهاكات، يُحفظ ضمن "ذاكرة الدولة."
- خط ساخن لحماية الشهود والمبلّغين.

4. خطة الموارد البشرية والتدريب

- إعداد قائمة وطنية مستقلة من القضاة، المحققين، الفنيين، الأطباء النفسيين، العاملين المجتمعيين.
- تدريبهم على العدالة الانتقالية، مع التركيز على:
  - ❖ النزاهة.
  - ❖ الحياد.
  - ❖ الحساسية المجتمعية.
  - ❖ الخبرة الحقوقية.
- التعاون مع مراكز تدريب دولية ضمن بروتوكول سيادي لا يُخل بالاستقلال الوطني.

5. الخطة الإعلامية المصاحبة

- إنشاء وحدة خاصة للإعلام العدلي–الانتقالي.
- إنتاج محتوى يومي يشرح العملية، ويكشف التقدّم، ويفنّد الشائعات.
- منصات حوارية مجتمعية تُدمج فيها قصص الضحايا مع سردية المشروع الوطني.
- خطاب إعلامي ثنائي: توعوي داخلي – دبلوماسي خارجي.

ثالثًا: مراحل التنفيذ – الجدولة الزمنية (مع مرونة المرحلة الانتقالية)

المرحلة التمهيدية (الأشهر 0–3)

- تشكيل اللجنة التأسيسية العليا.
- المصادقة على القانون الخاص بالعدالة الانتقالية.
- اعتماد الهيئات المؤقتة.

المرحلة الإجرائية الأولى (3–12 شهرًا)

- بناء قواعد البيانات.
- تفعيل مركز الاستماع للشهادات.
- إطلاق وحدة حماية الشهود.
- افتتاح المحاكم الأولى الخاصة بالجرائم الكبرى.

المرحلة الإجرائية الثانية (سنة–3 سنوات)

- تعميم المحاكم والمجالس المحلية.

- بدء جلسات المصالحة تحت الإشراف الرسمي.
- تفعيل صندوق التعويض الوطني.

المرحلة المكمّلة (بعد 3 سنوات)

- إصدار التقرير السيادي العام لحالة العدالة.
- دمج هيئة العدالة ضمن الهيكل الدائم للدستور.
- التقييم والمراجعة والتحديث.

رابعًا: أدوات الرقابة والمتابعة والتصحيح

1. المجلس الوطني الأعلى للرقابة على العدالة الانتقالية:

- هيئة مستقلة من شخصيات عامة وحقوقية ومدنية، تراقب التنفيذ.
- ترفع تقارير فصلية لمجلس السيادة الوطني.

2. منصة الشفافية العدلية:

- موقع رقمي يُظهر المؤشرات، القضايا المفتوحة، نسبة التحقيقات، المخرجات.

3. نظام التقييم الدوري:

- تقييم شهري داخلي.
- تقييم نصف سنوي مجتمعي عبر استبيانات.
- مراجعة قانونية سنوية لتعديل أو تحسين المسار.

4. دائرة الاستئناف والمراجعة:

- لكل مواطن أو ضحية أو متهم الحق بالاستئناف ضمن آليات واضحة ومحايدة.

خامسًا: أدوات الحماية السياسية والدستورية

- إدراج مسار العدالة الانتقالية ضمن وثيقة الميثاق السيادي.
- تحصين القانون التأسيسي من الإلغاء أو التعديل دون استفتاء.
- منع أي مسؤول سياسي من التدخل في الملفات القضائية.
- ربط هذا المسار بالاعتراف الدولي بالدولة الجديدة:

لا اعتراف بلا عدالة.

خاتمة المحور – من المسار إلى الهوية الوطنية

ليس الهدف من العدالة الانتقالية إصدار الأحكام فقط،
بل **تحويلها إلى مسار يُعيد للسوريين إيمانهم بدولتهم، وثقتهم بكرامتهم، وشعورهم بالمساواة أمام القانون.**

فكل وثيقة دون تنفيذ، هي إعلان عجز.
وكل عدالة دون مسار، هي وعدٌ كاذب.
أما سوريا التي نريدها، فهي الدولة التي **تكتب الحق... ثم تحققه.**

المحور العاشر العدالة والذاكرة – من أرشيف الألم إلى رصيد السيادة

أولًا: الذاكرة ليست حنينًا، بل وظيفة سيادية

في الأمم التي خرجت من الحروب والأنظمة القمعية، لم تكن "الذاكرة" مجرد حكاية عاطفية يُراد دفنها تحت تراب المستقبل، بل كانت **أداة من أدوات إعادة بناء الوعي الوطني، والهوية الجامعة، ومصداقية الدولة نفسها**.

وفي الحالة السورية، حيث تراكمت المآسي حتى فاقت حدود الحصر، تصبح الذاكرة الجماعية **أرضًا مشروعة للصراع السياسي والمعرفي والأخلاقي**، لا تقل خطرًا عن الميدان العسكري أو الاقتصادي.

ولذلك، فإن أحد أهم مكونات العدالة الانتقالية هو **امتلاك السيادة على سردية الألم... وحمايتها من التزييف أو النسيان أو التوظيف السياسي أو الطائفي أو الدعائي**.

ثانيًا: مسؤولية الدولة في بناء ذاكرة وطنية جامعة

الدولة الجديدة ليست محايدة في هذه المسألة.
بل تقع على عاتقها مسؤولية تأسيس **ذاكرة سيادية موثّقة ومنظمة**، تقوم على:

1. الاعتراف الرسمي الكامل بكل الجرائم والانتهاكات، دون استثناء.
2. توثيق هذه الجرائم في سجل وطني يُدرّس، لا يُخبّأ.
3. تقديم السردية السورية للضحايا بوصفها **حقيقة وطنية لا رواية حزبية**.
4. تفكيك الروايات الزائفة التي تبرر الانتهاك أو تحرّف المسؤوليات.

هذا يعني أن العدالة لا تكتمل بالحكم القضائي فقط، بل تُستكمل حين تتحوّل **ذاكرة الجريمة إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة، وإلى جزء من ثقافتها السياسية والتربوية والإعلامية**.

ثالثًا: أهداف توثيق الذاكرة ضمن مشروع العدالة

- **حفظ حقوق الضحايا** ومنع تكرار طمسهم أو إنكار وجودهم.
- **منع إعادة إنتاج الجريمة عبر تحصين الأجيال القادمة ضد التبرير والتواطؤ.**
- **بناء سجل سيادي يعكس هوية الدولة الجديدة** كدولة تُواجه الماضي ولا تهرب منه.
- **تحصين المصالحة المجتمعية من السقوط في المصالح الفوقية أو الصفح السطحي.**
- **مواجهة الخطابات الدولية الزائفة** التي تحاول إفراغ المأساة السورية من مضامينها الجرمية.

رابعًا: البنية المؤسسية للذاكرة الوطنية – المقترحات التنفيذية

1. المركز الوطني للذاكرة السورية

- مؤسسة سيادية مستقلة.
- تحت إشراف هيئة العدالة الانتقالية.
- تتكون من: أرشيف موثّق، وحدة بحوث، قسم توثيق الشهادات، قسم التحليل السياسي–الاجتماعي.

2. متحف العدالة والضحايا

- مركز رمزي وثقافي ووطني.

- يُقام في العاصمة السياسية للدولة الجديدة.
- يضم قاعات مخصصة لكل فئة من الضحايا (معتقلون – مفقودون – مهجّرون – ضحايا الكيماوي – ضحايا قصف الطيران – ضحايا المجازر الجماعية...).
- تُعرض فيه الوثائق، الصور، الأدلة، الشهادات، وتُربط بالمسارات العدلية الفعلية.

3. منصة إلكترونية رسمية للذاكرة الوطنية

- توثق كل انتهاك حسب الزمان والمكان والفاعل.
- تستقبل الشهادات من المواطنين.
- تُربط بتقارير العدالة الانتقالية.
- تُدار بمنهجية علمية دقيقة ومراجعة دورية.

4. المناهج التعليمية – الذاكرة في الوعي التربوي

- إدراج مقررات خاصة بتاريخ الانتهاكات والانفجار السوري ضمن التعليم الثانوي والجامعي.
- تدريب المعلمين على كيفية مقاربة الذاكرة دون تحريض أو تزييف.
- تخصيص وحدات معرفية حول "أخلاقيات الدولة والعدالة"، تُبنى على تجربة سوريا.

5. الإعلام الرسمي – الذاكرة في المجال العام

- إطلاق حملة وطنية طويلة الأمد بعنوان: "كي لا ننسى."
- إنتاج أفلام وثائقية، برامج حوارية، سلاسل شهادات، سرديات حيّة.
- ربط هذه المنتجات الإعلامية بمنصات العدالة والمؤسسات القضائية.

خامسًا: التحديات الكبرى في بناء الذاكرة

1. **الإنكار السياسي** :محاولات القوى السياسية أو العسكرية لتزوير التاريخ.
2. **التحريف الطائفي** :روايات تُحمّل مكوّنات بأكملها مسؤولية أفراد.
3. **الابتزاز الدولي** :محاولة الضغط على الدولة الجديدة للسكوت عن بعض الجرائم مقابل "الاعتراف الدولي."
4. **التهرّب النفسي الجمعي** :إرادة لاواعية للهروب من الذاكرة لصالح الراحة النفسية.

لذلك، لا بد من تأسيس آليات حماية قانونية وثقافية لمنع المساس بالذاكرة الجماعية، بما في ذلك تجريم إنكار الجرائم الكبرى، والتشهير بالضحايا، أو إعادة تسويق الجناة كقادة.

سادسًا: آليات التفعيل والمراقبة

- إصدار قانون "السيادة على الذاكرة الوطنية."
- اعتماد تعريف رسمي للجرائم التي تُشكّل أساس الذاكرة.
- تحديد دور المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية ضمن خطة وطنية موحدة.
- مراجعة دورية للمضامين التعليمية والإعلامية للتأكد من مطابقة الرواية الرسمية للعدالة.
- إطلاق وحدة رقابة شعبية تشاركية لحماية سردية الدولة.

خاتمة المحور – من ذاكرة الموت إلى ذاكرة الدولة

ليست مهمة العدالة أن تُنهي الألم،
بل أن تمنحه معنىً، وكرامةً، وسياقًا يُنتج الوعي، لا الكراهية.

والدولة الجديدة لا تستحق اسمها إن لم تجعل من **الذاكرة الوطنية سجلًا سياديًا لا يعلو فوقه أحد، ولا يُزاحمه سرد.**

إننا لا نُطالب فقط بأن تُفتح الملفات، بل بأن تُصبح **دماء السوريين المهدورة جزءًا من هوية الدولة، ومن سرديتها التأسيسية.**
فكما أن الدساتير تحفظ الحقوق، يجب أن تحفظ الذاكرةُ الأرواح التي سُحقت... حتى لا يُعاد سحق غيرها.

الخاتمة التنفيذية للملحق الاستراتيجي الأول

العدالة الانتقالية – المحاسبة، المصالحة، وإنهاء الإفلات من العقاب

ليست العدالة الانتقالية في مشروع النهضة السورية بندًا في برنامج إصلاحي،
وليست واجبًا أخلاقيًا مؤجلًا،
وليست عملية بيروقراطية تديرها لجنة فنية.
بل هي – في جوهرها – **مؤسسة سيادية لبناء الدولة من ركام الجريمة،**
ومسار وطني شامل يُعيد تعريف العلاقة بين السوري والدولة، بين القانون والسيادة، بين الذاكرة والمستقبل.

لقد فصّل هذا الملحق عشر ركائز مترابطة تمثّل البنية الكاملة للعدالة الانتقالية، بدءًا من المفهوم والهيئات، مرورًا بالمحاسبة والمصالحة، وصولًا إلى التحديات والذاكرة، وفق القواعد التالية:

- **لا اختزال، ولا مساومة، ولا انتقائية.**
- **لا استثناء لأحد، ولا إفلات بفعل الموقع أو الوظيفة أو "التحرير."**
- **لا مصالحة بدون محاسبة، ولا عفو قبل الاعتراف، ولا وحدة وطنية فوق دم الضحايا.**

وعليه، فإن الدولة السورية الجديدة، إذا أرادت أن تؤسّس شرعيتها على قاعدة وطنية وأخلاقية صلبة، لا بد أن:

1. **تعلن العدالة الانتقالية التزامًا سياديًا ودستوريًا، لا خيارًا تفاوضيًا.**
2. **تُنشئ الهيئات الخمس الكبرى فورًا، بقوانين تأسيسية مستقلة، محصّنة، غير قابلة للإلغاء أو التعليق.**
3. **تُطلق المسار التنفيذي وفق الجدولة المقترحة، وتُرفق كل مرحلة بمؤشرات أداء واضحة، وتقارير رقابية معلنة.**
4. **تُدرج مسار العدالة كشرط لنجاح المسار الدستوري، والاعتراف الدولي، وبناء الثقة الداخلية.**
5. **تُربّي أجيالًا جديدة على مفاهيم الحقوق، المسؤولية، المحاسبة، والكرامة، وتُعيد هندسة النظام الثقافي والتربوي حول هذه القيم.**

وإذ نُقرّ بأن هذا المسار محفوف بالتحديات، السياسية والاجتماعية والأمنية والدولية، فإننا نُقرّ أيضًا أن تجاوزه ليس مستحيلًا، بل يتطلب فقط:

إرادة تُحسِن الفهم، وتُحكِم التخطيط، وتلتزم بالحق... دون خوف، دون تحريف، دون مساومة.

فمن العدالة يولد القانون،
ومن القانون تولد السيادة،
ومن السيادة تُبنى الدولة،
ومن الدولة العادلة وحدها... يُستعاد الوطن.